

Distr.: General
14 February 2002

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ٤٠ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/56/L.65 و Add.1)]

٢١٥/٥٦ - الحالة في البوسنة والهرسك

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٤/٥٥ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وجميع القرارات التي اتخذتها سابقاً، بالإضافة إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بشأن الحالة في البوسنة والهرسك،

وإذ تعيد تأكيد تأييدها لاستقلال البوسنة والهرسك وسيادتها واستمراريتها القانونية وسلامة أراضيها، ضمن حدودها المعترف بها دولياً، وإذ تعيد تأكيد تأييدها أيضاً لتساوي الشعوب المؤسسة الثلاثة وغيرها في البوسنة والهرسك بوصفها بلداً موحداً يتكون من كيانات متعددة الطوائف الإثنية، وفقاً للاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (المعروف في مجموعته باسم "اتفاق السلام")، الموقع في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥^(١)، والذي يشكل الآلية الرئيسية لتحقيق سلام دائم وعادل في البوسنة والهرسك،

وإذ تلاحظ التقدم الملموس الذي أحرز منذ سنة ١٩٩٥ في تنفيذ أحكام اتفاق السلام، وتوطيد سيادة القانون في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، وتعزيز وضع البوسنة والهرسك بوصفها دولة ديمقراطية حديثة ذات مجتمع مدني، تحترم بشكل كامل سيادة القانون، وتلتزم بتشجيع النمو الاقتصادي والعمل على تحقيق الرفاه لجميع مواطنيها،

وإذ ترحب بالتزام الحكومة بالإسراع بالعملية العامة للتعصير وإرساء الديمقراطية في البوسنة والهرسك، وإذ تلاحظ التقدم التدريجي الذي أحرز في إنشاء مؤسسات مشتركة فعالة للبوسنة والهرسك،

وإذ تلاحظ أن الفساد وانعدام الشفافية يعرقلان على نحو خطير التنمية الاقتصادية للبوسنة والهرسك، وإذ تعيد تأكيد ضرورة مكافحة الفساد بجميع أشكاله، وإذ ترحب بالمساهمة المهمة التي يقدمها في هذا الصدد مكتب المساعدة الجمركية والضريبية، وإذ تعرب عن كامل تأييدها لجهود مجلس وزراء البوسنة والهرسك والهيئات المحلية وغيرها من الجهات الداعمة في هذا الصدد،

(١) A/50/790-S/1995/999.

وإذ ترحب بالتقدم العام الذي أحرز في مجال دعم عودة اللاجئين إلى جميع أنحاء البلد، وإذ تؤكد من جديد المبدأ البالغ الأهمية المتمثل في أن جميع الذين أجبروا على ترك ديارهم يجب أن يشعروا بأن لهم حرية العودة إليها آمنين،

وإذ تلاحظ أيضا أن من المهم لمستقبل البوسنة والهرسك أن ينجح المدعون العامون بنجاح تحقيقاتهم في جرائم الحرب، وفي مصير الذين لا يزالون مفقودين بعد انتهاء الحرب في البوسنة والهرسك، وإذ تلاحظ كذلك أهمية التعاون الكامل مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، ولا سيما فيما يتعلق بتسليم المحكمة جميع من صدرت ضدهم بالفعل قرارات اتهام بأنهم مجرمو حرب،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، وإذ تؤكد من جديد الأهمية الجوهرية لتعزيز سيادة القانون بجميع جوانبها، وإذ تحيط علما في هذا الصدد بالحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك بشأن تساوي الشعوب المؤسسة الثلاثة في جميع أنحاء إقليم البوسنة والهرسك، وبالتالي التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في كفالة وجود قوة شرطة يتحقق فيها التمثيل التام، ومبرأة من الفساد، ومكرسة لإنفاذ قوانين البلد دوماً تحييز،

وإذ تؤكد من جديد ما ينطوي عليه الاندماج الناجح في أوروبا من أهمية لمستقبل البوسنة والهرسك، وإذ تلاحظ في هذا الصدد التقدم المحرز في عملية الانضمام إلى مجلس أوروبا وفي استيفاء الشروط اللازمة لذلك، ولا سيما اعتماد قانون الانتخاب، وإذ ترحب بالتقدم المحرز في استيفاء الشروط اللازمة للانضمام إلى اتفاق الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والمشاركة، وإذ تؤكد أن ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا يوفر مساهمة إضافية في تحسين التعاون الإقليمي،

وإذ ترحب بالتحسن الملحوظ الذي طرأ على التعاون العام المتبادل فيما بين الدول الخلف لجمهورية يوغوسلافيا السابقة وفي المنطقة ككل، وإذ ترحب أيضا بمذكرة التفاهم بشأن تحرير التجارة داخل المنطقة، الموقعة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ في بروكسل، والاتفاق الذي تم التوصل إليه في فيينا بخصوص خلافة جمهورية يوغوسلافيا السابقة وتنفيذه، وإذ تشدد على أهمية إقامة علاقات دبلوماسية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك،

وإذ تؤكد من جديد أهمية مكافحة الفساد، والتهريب، والاتجار بالأشخاص، والجريمة المنظمة، والتطرف، وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية، وإذ تحيط علما في هذا الصدد بإنشاء دائرة حدود الدولة الذي يُتوقع أن يكتمل في سنة ٢٠٠٢،

وإذ تسلم بما لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام من أهمية لسلامة مواطني البوسنة والهرسك، ولعودة اللاجئين والمشردين داخليا،

وإذ ترحب بما تحقّق من إنجازات في تخفيض العناد العسكري وفقا للاتفاق المتعلق بتحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي وإذ تشجع على مواصلة الجهود في هذا المجال، وإذ ترحب بإتمام المفاوضات التي قادتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في إطار المادة الخامسة، المرفق ١ - باء، من اتفاق السلام، وإذ تؤكد أهمية الإعلان الذي أصدرته الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك من أجل بدء عملية ضم البوسنة والهرسك رسميا إلى الشراكة من أجل السلام،

- ١ - **تلاحظ** أن شعب البوسنة والهرسك ومجلس وزرائها هما اللذان تقع عليهما المسؤولية في نهاية المطاف عن مستقبل البلد، وتثبتهما على العمل بسرعة وعزم من أجل إنجاز الإصلاح الاقتصادي، وعودة اللاجئين، وبناء المؤسسات المشتركة للدولة وكفالة الاحترام الكامل لسيادة القانون؛
- ٢ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل والمبكر للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (المعروف في مجموعته باسم "اتفاق السلام"^(١))، الذي هو أمر ضروري لتحقيق الاستقرار والتعاون في المنطقة وإعادة إدماج البوسنة والهرسك على جميع المستويات؛
- ٣ - **توجب** بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في مجال تنفيذ اتفاق السلام، وبالترامها بتنفيذه تنفيذًا كاملاً وشاملاً ومتسقاً؛
- ٤ - **توجب أيضاً** بما اتخذته مؤسسات الدولة ومؤسسات الكيانيين من إجراءات عاجلة لاعتماد خطة العمل الشاملة لمنع الأنشطة الإرهابية وزيادة الأمن وحماية الناس والممتلكات في البوسنة والهرسك، وترحب كذلك بالدور النشط الذي تؤديه البوسنة والهرسك في المشاركة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، وتدعو البوسنة والهرسك في هذا الصدد إلى العمل مع المجتمع الدولي لإتمام إنشاء دائرة لحدود الدولة بحيث تصبح عاملة بكامل طاقتها بحلول نهاية سنة ٢٠٠٢، وفقاً للجدول الزمني الذي وضعته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك؛
- ٥ - **تؤيد كل التأيد** الجهود التي يبذلها الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، وفقاً لاتفاق السلام ولإعلانات اللاحقة الصادرة عن مجلس تنفيذ السلام، وتلاحظ استمرار الحاجة إلى أن يستعمل الممثل السامي كامل صلاحيات منصبه للتعامل مع الجهات المعرّقة، مع إعادة التأكيد على مفهوم "الشراكة" بين السلطات المنتخبة حديثاً في البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي؛
- ٦ - **تشجع** القيادة السياسية للبوسنة والهرسك على توسيع نطاق التعاون مع الدول الواقعة في منطقة جنوب شرق أوروبا، بحيث يتسنى إشاعة الاستقرار والنفقة في المنطقة وتعزيزهما؛
- ٧ - **تحث** برلماني الكيانيين وجميعيات الكتونيات على التنفيذ العاجل والكاملاً للأحكام المتضمنة في حكم المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن تساوي الشعوب المؤسسة الثلاثة في جميع أنحاء إقليم البوسنة والهرسك، وتحث أيضاً المحكمة الدستورية على أن تصدر حكماً آخر بشأن مركز الأشخاص الذين لا ينتمون للشعوب المؤسسة الثلاثة؛
- ٨ - **تطالب** بأن تفي جميع الأطراف في اتفاق السلام بالتزاماتها تجاه المحكمة الدولية لمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، وتشجع سلطات البوسنة والهرسك على أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، بإنشاء قدرات قضائية للتحقيق في قضايا جرائم الحرب ومحاكمة مرتكبيها؛
- ٩ - **تحث** الدول الأعضاء، آخذة في اعتبارها أوامر وطلبات المحكمة الدولية، على أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المحكمة، ولا سيما فيما يتعلق بتسليم من صدرت ضدهم قرارات اتهام، وعلى أن توفر الدعم المالي الكافي للمحكمة؛
- ١٠ - **تؤكد من جديد** حق اللاجئين والمشردين في العودة الطوعية إلى ديارهم الأصلية، وفقاً للمنصوص عليه في المرفق ٧ لاتفاق السلام، وتشجع على التعجيل بعودة اللاجئين والمشردين عودة سلمية ومنظمة وتدرجية، بما في ذلك عودتهم إلى المناطق التي

سيصرون فيها أقلية إثنية، وتدين بشدة جميع أعمال الترويع والعنف والقتل، بما في ذلك الأعمال التي تهدف إلى تثبيط العودة الطوعية للاجئين والمشردين، وتطالب بالتحقيق في هذه الأعمال ومحكمة مرتكبيها، مع تأييد ما تقوم به لجنة المطالبات العقارية للمشردين واللاجئين من عمل فعال، وتطالب بجميع الأطراف أن تنفذ قوانين الأملاك التي فرضت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ولا سيما إخلاء منازل اللاجئين العائدين من الأشخاص الذين يشغلونها بصورة غير مشروعة، وكفالة احترام حقوق الأفراد في العودة، وتوطيد سيادة القانون؛

١١ - تشجع جميع الأطراف المعنية على تقديم المعلومات المتعلقة بجميع الأشخاص مجهولي المصير، وذلك من خلال آليات اقتفاء الأثر التابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية، وعلى التعاون الكامل مع اللجنة في جهودها الرامية إلى تحديد هويات هؤلاء الأشخاص وأماكن وجودهم ومصائرهم؛

١٢ - ترحب بجهود المنظمات الدولية والإقليمية، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية في البوسنة والهرسك، بما في ذلك ما يبذل عن طريق مجلس المانحين والصندوق الاستئماني الدولي السلوفيني لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام، وتطالب بالدول الأعضاء أن تواصل دعم الأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام في البوسنة والهرسك؛

١٣ - تؤكد أهمية إنشاء وسائط إعلام حرة وتعددية وتعزيزها وتوسيع نطاقها في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، وتشجع أي فعل يستهدف تخويف وسائط الإعلام أو تقييد حريتها؛

١٤ - تؤكد أيضا أهمية ترميم التراث التاريخي والثقافي للبوسنة والهرسك، وإعادة بنائه بأشكاله الأصلية؛

١٥ - تؤكد كذلك الحاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولاً فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتشدد على أن وجود اقتصاد ذي توجه سوقي وقادر على الاستدامة الذاتية في إطار حيز اقتصادي واحد، وتنفيذ عملية خصخصة شفافة وسريعة، وتحسين الخدمات المصرفية وأسواق رأس المال، وإصلاح النظم المالية، وتوفير الحماية الاجتماعية الملائمة، واعتماد الكيانين لقانون بشأن إصلاح المعاشات التقاعدية يستوفي المعايير الاقتصادية السليمة، هي إجراءات حيوية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك؛

١٦ - تؤيد الجهود التي يبذلها الممثل السامي وقائد قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات من أجل إضعاف النفوذ السياسي والاقتصادي المستمر لما تبقى من الهياكل الموازية التي تعرقل تنفيذ السلام؛

١٧ - تلاحظ أن سلطات البوسنة والهرسك قد حددت سياسة البوسنة والهرسك للدفاع المشترك، مؤكدة فيها أهمية القيام، انطلاقاً من مبادئ التنمية الوطنية للبوسنة والهرسك المتفق عليها بتشكيل قيادة عسكرية مشتركة والعمل، في ضوء إسقاطات المستقبل والاحتياجات الأمنية المشروعة للبوسنة والهرسك، على إنشاء هيكل عسكري بالحجم المناسب، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في إقرار الأمن الإقليمي، ويشجع السلطات المذكورة على تنفيذ النتائج المستخلصة بصورة كاملة وسريعة تتطابق تماماً واتفاق السلام؛

١٨ - تشيد بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وتسلم بأهمية استمرار دوره، وترحب باستعداده لمواصلة جهوده وتنسيقها من أجل تحقيق سلام مستدام ذاتياً، وتشير إلى أن المسؤولية عن توطيد السلام والأمن تقع على كاهل سلطات البوسنة والهرسك؛

١٩ - تقر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين البند المعنون "الحالة في البوسنة

والهرسك".

الجلسة العامة ٩١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١